

السؤال الموجه إلى معالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء، والمقدم من سعادة العضو راشد مال الله السبت بشأن الإسراع في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز التطبيق العملي، والحلول التي تضمن انسيابية تقديم الخدمات الإلكترونية في القطاعات الحيوية أثناء العطل الرسمية، ورد سعادة الوزير عليه





## جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى معالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء

والمقدم من سعادة العضو راشد مال الله السبت بشأن الإسراع في تنفيذ مشروع الحكومة

الإلكترونية وإخراجها إلى حيز التطبيق العملي، والحلول التي تضمن انسيابية تقديم

الخدمات الإلكترونية في القطاعات الحيوية أثناء العطل الرسمية

التاريخ	البيان
٢٠٠٨/١/٧	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٨/١/٨	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٨/١/٣١	رد الوزير المختص
٢٠٠٨/٢/٤	رسالة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب الموجهة إلى رئيس المجلس ، المتضمنة رد الوزير المختص

0

0



Rasheed Malallah Al-Sabt

عضو مجلس الشورى  
Member of Shura Council

التاريخ ٢٠٠٨/١/٧

صاحب المعالي الشيخ أحمد بن عطية آل خليفة الموقر  
وزير شؤون مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد بات مشروع الحكومة الإلكترونية محط اهتمام كثير من المواطنين والتي تعكف الحكومة الموقرة منذ مدة على التحول إليها ، لكننا لم نلمس حتى الآن تطبيقاً عملياً بالمستوى المطلوب قد خرج إلى حيز التنفيذ وهناك تصريحات وأقوال متضاربة حول التاريخ الفعلي لوجود خدمات حكومية إلكترونية متكاملة ، وفي الحقيقة كانت مناسبة العطلة الطويلة التي مرت علينا في العيد الوطني و عيد الجلوس و عيد الأضحى المبارك ، والتي امتدت إلى عشرة أيام متواصلة تقريباً كانت بمثابة ناقوس خطر يدق للتنبيه بأن العديد من المصالح الحياتية والحيوية للمواطنين والمقيمين على حد سواء قد تأثرت وتضررت بشكل ملحوظ بسبب إغلاق الغالبية العظمى من الوزارات والإدارات الحكومية لأبوابها أثناء تلك العطلة الطويلة ، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من تعطيل للشركات والأسواق وتأثير ذلك على مصالح الناس .



Rashid Malallah Al-Sabt

عضو مجلس الشورى  
Member of Shura Council

كل هذه الأمور توجب طرح الأسئلة الآتية على معاليكم:

(١) فما هي الحلول التي وضعتها الحكومة الموقرة لمواجهة مثل هذه الحالات الاستثنائية؟ وكيف يمكن الإسراع بخطى تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز التطبيق العملي الواسع وتقديم الخدمات الحكومية عبر الوسائط الإلكترونية تسهيلاً على المعاملين مع القطاع الحكومي بشكل عام؟

(٢) وهل فكرت الحكومة الموقرة في وضع حلول تضمن سيولة وإنسيابية تقديم الخدمات الحكومية في القطاعات الحيوية أثناء فترة العطل الرسمية مثل توفير عدد من الموظفين لتلبية احتياجات المتعاملين خاصة في الوزارات والدوائر الحكومية الخدمية على أن يتم تعويضهم عن ذلك إما بدلاً أو من الأيام العادية؟

أمل أن ذلك سيحل مشاكل المواطنين والمقيمين أثناء تلك العطل.

أرجو من معاليكم إفادتنا حول هذا المشروع الحيوي والمهم والذي يشكل نقلة نوعية في أسلوب العمل الحكومي لخدمة المواطنين.

شاكراً لمعاليكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

أخوكم  
رأشد مال الله عبدالرحمن السبت

عضو مجلس الشورى





الرقم: ش م و 1 / 1 /  
التاريخ: 2008/1/31

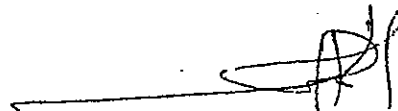
الموقر  
سعادة السيد علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى كتاب سعادتك رقم (24) المؤرخ في 8 يناير 2008، بشأن  
السؤال المقدم من سعادة العضو راشد مال الله السبت بخصوص الحكومة  
الإلكترونية.

يسرني أن أرفق لسعادتك مذكرة بالإجابة على السؤال المشار إليه بـرجاء  
اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرضه على مجلس الشورى.

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق التحية والاحترام،،،

  
أحمد بن عطية الله آل خليفة  
وزير شؤون مجلس الوزراء



مذكرة  
بالإجابة على سؤال العضو راشد مال الله السبت  
بخصوص الحكومة الإلكترونية

بتاريخ 9 يناير 2008 تسلمنا سؤالاً من سعادة العضو راشد مال الله السبت بخصوص الحكومة الإلكترونية.

- الرد على الجزء الأول من السؤال:

بالنسبة للجزئية "فما هي الحلول التي وضعتها الحكومة الموقرة لمواجهة مثل هذه الحالات الاستثنائية" فسوف نجيب عنه خلال الرد على الجزء الثاني من السؤال لارتباطه بالموضوع أكثر.

أما فيما يتعلق بجزئية "وكيف يمكن الإسراع بخطى تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز التطبيق العملي الواسع وتقديم الخدمات الحكومية عبر الوسائط الإلكترونية تسهيلاً على المعاملين مع القطاع الحكومي بشكل عام". فنجيب عنه في هذه المذكرة:

تشهد تقنيات المعلومات والاتصالات تطورات وتقدم كبيرين هذه الأيام في جميع أنحاء العالم، وهو ما يسمح لحكومات دول العالم بأن تتطور كأمم في جميع المجالات. وإدراكاً منها لهذه الحقيقة، قررت حكومة مملكة البحرين المحافظة على مكانتها الرائدة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، واستفادت من تميزها بوجود البنية التحتية الإلكترونية والمناخ الداعم للاتصالات الإلكترونية والمتطلبات المتاحة لتنفيذ برنامج شامل للحكومة الإلكترونية يؤثر بشكل هام على حياة كل فرد ممن يعيشون على أرض البحرين، وتحويل المملكة إلى مكان مثالي في منطقة مجلس التعاون الخليجي لأغراض العيش والزيارة والعمل ومزاولة الأنشطة التجارية.

ومن أجل ذلك، وبناء على قرار من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء تم تشكيل اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وبعضوية تسعة وزراء. حيث تهدف اللجنة إلى ضمان وجود استراتيجيات وخطط شاملة على مستوى المملكة لتطوير حقل تقنية المعلومات، وللتسيق بين كافة المؤسسات العامة والخاصة العاملة في مجال تقنية المعلومات لمنع الازدواجية والتكرار فيما بينها، وكذلك تهدف إلى توحيد الجهود نحو





تحقيق الاستراتيجيات والخطط المعدة لتطبيق الحكومة الإلكترونية، وتعميم استخداماتها بين الوزارات والأجهزة الحكومية، بما في ذلك تذليل العقبات التي تعترض مجال تطوير تقنية المعلومات في القطاع الحكومي والعمل على سرعة حلها، كما تنبثق عن اللجنة العليا لجنة فنية متخصصة تضم في أعضائها ممثلين من القطاعين الخاص والعام، مهامها معاونة اللجنة في أداءها لأعمالها.

وقد اتخذت اللجنة قرارات بناء على الدراسات وعرض المختصين بتنفيذ الحكومة الإلكترونية على ثلاثة مسارات، وهي المسار بعيد المدى (ومدته ثلاث سنوات)، والمتوسط المدى (ومدته سنة واحدة)، والقصير المدى (ومدته ستة شهور).

فبالنسبة للمسار (بعيد المدى) والخاص بوضع إستراتيجية محددة لتنفيذها فيما بعد، كانت اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات قد اختارت شركة (برايس واتر هاوس كوبرز) كمنفذ للمرحلة الأولى، وذلك بعد إرساء المناقصة عليها من قبل مجلس المناقصات، من ضمن عدة شركات وجهات استشارية عالمية كبرى متخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية تقدمت للمناقصة وفق أسس ومعايير تم وضعها بعناية، و بناءً على تقرير لجنة التقييم الفنية تم التوصية باختيار الشركة المذكورة وذلك استناداً الى كفاءتها في مجال تطوير الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية وخبرتها السابقة في إدارة برامج لتنفيذ مراحل الحكومة الإلكترونية، واستناداً أيضاً لمهنية فريقها الاستشاري وتفهمه للعوامل المحلية.

ومن أهم مهام الشركة الاستشارية هو إعادة هندسة الإجراءات الحكومية وتقييم الوضع الحالي للبنية التقنية بما في ذلك معالجة الفجوات وتطويرها وإجراء دراسة شاملة حول سبل توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات الإلكترونية ووضع الخطط والبرامج التنفيذية لها.. وتم اختيار ذات الشركة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بالمسار (المتوسط) والخاص بتصميم وتنفيذ البوابة الإلكترونية، فقد تضمنت في البدء ثلاث خدمات أساسية وهي دفع المخالفات البرورية، وتجديد رخص القيادة، وتسجيل الباحثين عن عمل، وسوف تتبعها بالتدريج خدمات أخرى خلال هذا العام.

وبخصوص المسار (القصير المدى) فقد تم إجراء مسح مبدئي لجميع الخدمات الحكومية، حيث تبين وجود حوالي 1370 خدمة حكومية مقدمة للأفراد وللقطاع الخاص من قبل الوزارات والجهات الحكومية، وأن أكثر من نصفها قابل للتقديم إلكترونياً، وتبلغ نسبة الخدمات الحكومية الموجهة للأفراد نسبة 50%، في حين شكلت الخدمات المقدمة لشركات القطاع الخاص نسبة حوالي 26%، وشكلت



الخدمات المقدمة لباقي الجهات الحكومية حوالي 20%، و بلغت نسبة الخدمات المقدمة للإدارات الأخرى داخل نفس الوزارة حوالي 4%.

وخلص المسح إلى تحديد حوالي 31 خدمة ذات أولوية موجهة للأفراد، وعلى الرغم من أن نسبة هذه الخدمات لا تتجاوز ال 5% من إجمالي عدد الخدمات المقدمة لهذه الفئة إلا أن أهمية اختيارها تكمن في نسبة الرسوم المحصلة لها والتي تشكل 50% من إجمالي الرسوم المحصلة لجميع الخدمات الحكومية. والجدير بالذكر أنه تم اختيار هذه الخدمات بناءً على عاملين رئيسيين هما عدد المستفيدين من هذه الخدمة من جهة، والأهمية التي توليها الوزارة المعنية واستعدادها لتنفيذ هذه الخدمة خلال العام من جهة أخرى.

وكذلك خلص المسح بأن حوالي 26 خدمة موجهة للقطاع الخاص هي خدمات ذات أولوية، وتكمن أهميتها بتمثيلها لأكثر من 20 ألف جهة أي بنسبة 50% من إجمالي عدد المستفيدين لجميع الخدمات.

هذا وقد صنفت مراحل الحكومة الإلكترونية إلى أربع مراحل:

الأولى وهي التواجد من خلال نشر المعلومات على مواقع الانترنت الحكومية وتوثيق جميع المعاملات اليدوية وشرح كيفية إجرائها على الإنترنت، بحيث يتعرف المواطن على كيفية إجراء المعاملة ومتطلباتها قبل الحضور شخصياً للوزارة، والثانية: من خلال التفاعل باتجاه واحد ويقصد إدخال جميع الاستمارات والمتطلبات على الإنترنت، وإمكانية طباعتها من قبل المواطنين، وإحضارها شخصياً لإتمام المعاملة أو إرسالها بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس، والمرحلة الثالثة: تقوم على مبدأ التعامل وهو إمكانية إنجاز جميع المعاملات التي تقدمها الجهات الحكومية إلكترونياً عن طريق الإنترنت أو بواسطة الهاتف المحمول أو الأكوستيك المعلوماتية، أما المرحلة الرابعة فهي تكمن في تكامل الخدمة الإلكترونية وتبادلها من خلال الربط بين مختلف المؤسسات الحكومية في بوابة واحدة للحكومة مع تنوع قنوات الاتصال حتى وإن تطلبت الانتقال بين أكثر من جهة حكومية دون أن يعرف ما يحصل في الخلفية.

ونتيجة لما سبق، فقد أصبحت مملكة البحرين من أوائل الدول في العالم استعداداً للحكومة الإلكترونية وذلك بحسب مركز السياسات العامة التابع لجامعة (براون) الأمريكية الذي أصدر شهر أغسطس الماضي تقريره السنوي السابع الخاص بالمواقع الحكومية التي تقدم خدمات إلكترونية.

إن مفهوم الحكومة الإلكترونية يتجاوز نطاق الحكومة ليشمل القطاعين العام والقطاع الخاص (غير الحكومي)، وتخطط الحكومة الإلكترونية للاستفادة من المهارات التكاملية للقطاعين العام والخاص من خلال العمل معاً من أجل تقديم



الخدمات الفعالة المنشودة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تخطط للاستفادة من البنية الأساسية التي تم إنشاؤها من خلال توعية الناس وبناء القدرات البشرية والفكرية لضمان تحقيق تقدم مستدام في مجال الحكومة الإلكترونية والحكومة بشكل عام، واستخدام وتطوير التقنية من أجل ضمان حياة أفضل وأكثر سهولة لجميع من يعيش على أرض مملكة البحرين.

ولقد قامت مملكة البحرين بتنفيذ برنامج شامل لقيام مشروع الحكومة الإلكترونية على مراحل، وكجزء من هذا البرنامج، تم البدء في تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة، مثل: شبكة البيانات الحكومية (GDN) وبطاقة الهوية الذكية، والموقع الإلكتروني للحكومة الإلكترونية، بهدف دفع المملكة نحو موقع ريادي فيما يتعلق بالحكومات الإلكترونية.

وقد أدى اهتمام المملكة بالاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تحقيق درجة عالية من الاعتماد على الحواسيب الآلية بين الوزارات وتكوين بنية تحتية متفوقة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.

ومع ذلك، فإن المملكة وللتركيز على تنفيذ تقديم الخدمات لمواطنيها كي تتمكن من الاستفادة بأفضل شكل ممكن من البنية التحتية التي تم إنشاؤها، كان من الضروري تطوير استراتيجية تشمل المملكة كلها وخطة تنفيذ للاستفادة من الإمكانيات المؤازرة لعجلة التقدم التي تم تحقيقها حتى الآن. إضافة إلى تطوير الإمكانيات في مختلف المؤسسات الحكومية حتى يتسنى تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية، سواء الحالية أو المستقبلية، بأقل قدر ممكن من الوقت والجهد المفقود، مما يؤدي إلى تحقيق الفوائد المرجوة. ويعد تخطيط الأولويات والجدوى من توفير الخدمات المختلفة أمراً هاماً لتوجيه الموارد المحدودة في الاتجاه الصحيح. وحيث أن الاستثمارات التكنولوجية والعوائد المقترحة منها تخضع دائماً للسؤال، فإن المراقبة الفعلية والتقييم المؤثر لكل مشروع يُصبح أمراً ضرورياً للتأكد من أن كل مسعى يؤدي إلى الحصول على العائد المتوقع منه.

ولقد قامت مملكة البحرين كما ذكرت سابقاً بتشكيل "اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات" (SCICT) و"اللجنة الفنية لتقنية المعلومات والاتصالات" (TCICT) لتوفير التوجيه والقرارات فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ استراتيجية الحكومة الإلكترونية الشاملة، كذلك تم إشراك شركة PricewaterhouseCoopers (PwC) لإعداد استراتيجية حكومة البحرين الإلكترونية. وهذه الاستراتيجية تبين خطة العمل المطلوبة لتنفيذ المبادرات المقترحة. علماً بأن الدول الأخرى تصرف على ذات المشروع مليارات



الدولارات ويستغرق فترة طويلة جداً لتنفيذ بعض مراحلها، فالمشروع له صفة الاستمرارية ولا يمكن الانتهاء منه بشكل نهائي.

وتركز استراتيجية حكومة البحرين الإلكترونية على التأكد من تقديم الخدمات الحكومية الأساسية وعددها 167 خلال 3 سنوات للمواطنين والمقيمين في المملكة وللأعمال التجارية (العلاء) بشكل فعال. ويمكن تلخيص استراتيجية الحكومة الإلكترونية في العبارة التالية: "تحقيق القيمة العالية للعميل من خلال الحكومة المرنة".

ويعرف بيان الرؤية لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية العناصر الأساسية لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية. "أن تصبح مملكة البحرين رائداً في مجال الحكومة الإلكترونية، تلتزم بتوفير كل الخدمات الحكومية التي تتسم بالتكامل وأن تكون الأفضل في نوعها ومتاحة للجميع من خلال القنوات التي يختارونها وسيساعد المملكة على التحول لتصبح أفضل الدول في منطقة الخليج التي يمكن زيارتها أو العي بها أو العمل وتنفيذ الأعمال التجارية بها".

ومن أحد العناصر الهامة الأساسية في رؤية حكومة البحرين الإلكترونية توفير الخدمات الحكومية إلى عملائها الأساسيين، أي المواطنين والمقيمين في الدولة، والمؤسسات التجارية، والموظفين الحكوميين من خلال تعريف أحداث دورة الحياة. وكجزء من استراتيجية حكومة البحرين الإلكترونية، يتم تنظيم تنفيذ الخدمات في كل الوزارات والمؤسسات وعبر كل القنوات من خلال أحداث دورة الحياة.

ومرفق مع الرد على سؤالكم مطبوعان عن مشروع الحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين وإستراتيجيتها، حيث تجدون فيهما التفاصيل الشاملة والكاملة عن المشروع والاستراتيجية ومسار تطبيق الحكومة الإلكترونية في البحرين.

وبالنسبة لتقديم الخدمات الإلكترونية عبر الوسائط الإلكترونية، فقد كانت البداية عبر شبكة الانترنت حيث تم بتجميع كافة الخدمات الحكومية لمختلف وزارات وهيئات الدولة في موقع واحد على شبكة الانترنت هو موقع (بوابة البحرين) الإلكتروني، وتقوم الحكومة حالياً بتقديم حوالي 41 خدمة ضمن البوابة الإلكترونية التي تم تدشينها في شهر مايو من العام الماضي ووفقاً للخطة الموضوعية والتي استفاد منها العديد من المواطنين والمقيمين والقادمين سوف يصل إجمالي عدد الخدمات الإلكترونية إلى 167 خدمة مع عام 2010.

ومنذ تدشين البوابة، فقد بلغ عدد زوار موقع (بوابة البحرين) الإلكتروني (2,600,00) مليونين وستمئة ألف زائر. كذلك تجاوز إجمالي مبلغ المعاملات المالية عبر الموقع الإلكتروني مليون دينار بحريني تشمل خدمات دفع فواتير



الكهرباء و الماء، والمخالفات المرورية، ورسوم جامعة البحرين، والبطاقة السكانية.

ويجري العمل حالياً لدراسة تقديم الخدمات الحكومية عن طريق 3 قنوات إتصالية إضافة إلى الموقع الإلكتروني، وهي: بوابة الإتصال عبر الهواتف المحمولة، ومركز الاتصالات الهاتفية، والمراكز العامة للخدمات المنتشرة في جميع مناطق المملكة. وسوف يتم تقديم الخدمات عبر هذه القنوات أجمع خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية.

### المذكرة الثانية

- الرد على الجزء الثاني من السؤال:

وهو ما يتعلق بالجزئية الأولى من السؤال "فما هي الحلول التي وضعتها الحكومة الموقرة لمواجهة مثل هذه الحالات الاستثنائية".

إضافة إلى الجزء الثاني من السؤال "وهل فكرت الحكومة الموقرة في وضع حلول تضمن سيولة وانسيابية تقديم الخدمات الحكومية في القطاعات الحيوية أثناء فترة العطل الرسمية مثل توفير عدد من الموظفين لتلبية احتياجات المتعاملين خاصة في الوزارات والدوائر الحكومية الخدمية على أن يتم تعويضهم عن ذلك إما بدلا أو من الأيام العادية".

فأقول: إن العطلة التي مرت علينا والتي شملت (إجازة العيد الوطني وعيد جلوس جلالة الملك المفدى وعيد الأضحى) وهي كما ذكرتم في السؤال أنها من الحالات الاستثنائية التي لا تمر علينا دائما، فمعظم الإجازات تكون متقطعة ووقوعها في فترات متقاربة هي من الحالات الاستثنائية الغير معنادة.

مع ذلك، فإنه ومع تنفيذ استراتيجية الحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين، وتقديم كافة الخدمات الحكومية من خلال القنوات الإتصالية الأربع (الانترنت، وبوابة الإتصال عبر الهواتف المحمولة، ومركز الاتصالات الهاتفية، والمراكز العامة للخدمات) سيؤدي إلى تحقيق حالة من الإتصال الدائم للوزارات والأجهزة الحكومية بالجمهور والمستفيدين وعلى مدار الساعة وفي جميع الأيام سواء العادية أو أيام الإجازات.

وسوف تتيح هذه القنوات قيام المواطنين والمستفيدين بإجراء كافة معاملاتهم والاستفادة من الخدمات الحكومية لكافة أجهزة الدولة من دون الذهاب إليها، كما أنه سوف يتم تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للجميع وكذلك تحقيق



سزعة وفاعلية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين وزارات الدولة ومؤسساتها وحتى ما بين إدارات وأقسام الوزارة الواحدة.

وأما بشأن وضع حلول تضمن سيولة وانسيابية تقديم الخدمات الحكومية في القطاعات الحيوية أثناء فترة العطل الرسمية، مثل توفير عدد من الموظفين لتلبية احتياجات المتعاملين، خاصة في الوزارات والدوائر الحكومية الخدمية، فإننا نود أن نوضح بأن المادة رقم (138) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2007م، قد منحت كل جهة حكومية مسئولية تنظيم ساعات العمل الإضافي للموظفين، وذلك من خلال إعداد جداول ساعات العمل الإضافي، ومراقبة استخدام هذه الساعات في الحالات الطارئة بصورة مستمرة، والقيام بتقييم الحاجة للعمل الإضافي، مما يمنح الوزارات والدوائر الحكومية الخدمية صلاحية تنظيم ساعات عمل إضافية للموظفين أثناء فترة العطل الرسمية، لضمان توفير خدماتها متى كانت هناك احتياجات واضحة للمتعاملين مع هذه الجهات لهذه الخدمات.

كما ويمكن حسب الفقرة رقم (5) من المادة رقم (136) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2007م، تعويض هؤلاء الموظفين عن عملهم الإضافي أثناء فترة العطل الرسمية بأوقات راحة أخرى مساوية لساعات العمل الإضافي التي عملوها أو إضافتها إلى رصيد أجازاتهم السنوية، وذلك طبقاً لقرار الجهة الحكومية التي ينتسب إليها الموظفون، وتوفر الميزانية اللازمة لصرف أجور العمل الإضافي.

والله الموفق،،

هيئة الحكومة الإلكترونية